أثر تعليق عقود الزواج كإجراء وقائي لمنع تفشي فيروس كورونا

راحلي سعاد [1]

[1] أستاذة محاضرة قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة الجزائر 1، 16000، الجزائر.

البريد الالكتروني :souadrahli1973@gmail.com

الملخص:

لجأت الجزائر وبعض دول العالم إلى تعليق عقود الزواج كإجراء وقائي لمنع تفشي فيروس كورونا نظرا للأعداد الهائلة من الإصابات والكثير من الوفيات التي عرفتها الجزائر منذ بداية الوباء، ومرجع ذلك عدم احترام الإجراءات الوقائية لمنع انتشار هذا الفيروس خاصة مما تتطلبه هذه العقود من إقامة الأعراس والحفلات العائلية التي تزيد من الاحتكاك الجسدي دون مراعاة ضوابط الوقاية، ولكن هذا الإجراء لم يمنع الراغبين في الزواج إلى اللجوء إلى إبرام عقود الزواج دون تسجيلها في الحالة المدنية، مما أثقل كاهل المحاكم بعد رفع هذا الإجراء بملفات تثبيت الزيجات غير المسجلة ، ومن جهة لجأت بعض الدول إلى إطلاق خدمة الزواج عن بعد أو ما يسمى بالزواج عبر الانترنت وقد أصدرت فتوى في هذا الإطار أن مثل هذا الزواج مسموح به في ظل أزمة كورونا مع التقيد بشروطه.

الكلمات المفتاحية: زواج، كورونا، تسجيل، انترنت، وقاية.

تاريخ إرسال المقال: 2020/12/24، **تاريخ قبول المقال:** 2021/07/04، **تاريخ نشر المقال:** 2021/10/10.

لتهميش المقال: راحلي سعاد، " أثر تعليق عقود الزواج كإجراء وقائي لمنع تفشي فيروس كورونا"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 02 ، 2021، ص ص. 31-42

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: راحلي سعاد souadrahli1973@gmail.com

The effect of suspending marriage contracts as a reventive measure to prevent the spread of the Coronavirus

Summary :

Algeria and some countries of the world resorted to suspending marriage contracts as a preventive measure to prevent the spread of the Corona virus due to the huge numbers of infections and many deaths that Algeria has known since the beginning of the epidemic, and this is due to the lack of respect for preventive measures to prevent the spread of this virus, especially what these contracts require of holding weddings and family parties Which increases physical contact without observing the preventive controls, but this procedure did not prevent those wishing to marry to resort to concluding marriage contracts without registering them in the civil status, which burdened the courts after raising this procedure with files for fixing unregistered marriages, On the one hand, some countries have resorted to launching a remote marriage service, or the so-called marriage via the Internet, and they have issued a fatwa in this regard that such marriage is permissible in light of the Corona crisis, while adhering to its conditions.

Keywords:
Marriage, Corona, registration, Internet, prevention

L'effet de la suspension des contrats de mariage à titre préventif pour empêcher la propagation du coronavirus

Résumé :

L'Algérie et certains pays du monde ont eu recours à la suspension des contrats de mariage, comme acte préventif, pour éviter la propagation du virus Corona, en raison du grand nombre d'infections et de décès qu'a connu l'Algérie depuis le début de l'épidémie, du fait du non respect des mesures préventives. Car ces contrats sont souvent accompagnés de la tenue de fêtes de famille, ce qui multiplie les contacts physiques sans observer les contrôles préventifs. Mais cette procédure n'a pas empêché ceux qui souhaitaient se marier de recourir à la conclusion de contrats de mariage sans enregistrement à l'état civil, d'où le nombre important de dossiers de régularisation devant les tribunaux. Certains pays ont eu recours au lancement d'un service de mariage à distance, mariage via Internet, et ont émis, cet égard, une fatwa selon laquelle un tel mariage est autorisé à la lumière de la crise de Corona, à condition de respecter les conditions du contrat de mariage.

Mots clés: Mariage, couronne, enregistrement, Internet, prévention

مقدمة

إن إعلان منظمة الصحة العالمية أن كوفيد19 جائحة عالمية في شهر فبراير سنة 2020، دفع بعلماء الأوبئة إلى البحث عن العلاج الفعال للقضاء على هذا الفيروس الذي تسبب في وفاة الكثير من الأشخاص في كل دول العالم[1]. والجزائر كغيرها من الدول انتشر فيها هذا الوباء بسرعة مما دفع الحكومة الجزائرية إلى فرض العديد من القيود الصحية والإجراءات الوقائية من أجل احتواء هذا الفيروس[2]، ولكن هذا الأخير لم يؤثر على الصحة فحسب، بل امتد تأثيره إلى كل مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية منها، ذلك أن الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي قد أحدثا تغييرات على المحيط الاجتماعي عامة والمحيط الأسري خاصة، باعتبار أن التجمعات العائلية وحفلات الزواج قد أدت إلى الانتشار السريع له نظرا للاحتكاك بين أفراد الأسرة والأقارب، مما دفع وزارة الداخلية أن ترسل قرارا إلى ولاة الولايات الأكثر إصابة بالوباء وهي قرابة 19 ولاية، ومفاد هذا القرار كالتالي:" نظرا لتزايد عدد الإصابات بفيروس كورونا بصفة مقلقة وذلك بفعل التجمعات العائلية ولا سيما الأعراس التي تستقطب أعدادا كبيرة من الحضور من دون مراعاة التدابير الوقائية والتنظيمية المتخذة للحد من تفشي الفيروس، وقصد وضع حد لهذه الظاهرة أطلب منكم إسداء تعليمات للتوقف الفوري وبصفة مؤقتة عن إبرام عقود الزواج إلى حين إشعار آخر."[3]، وتبعا لذلك قرر عدة ولاة تعليق إبرام عقود الزواج على مستوى مصالح الحالة المدنية، ولكن هذا القرار تعرض إلى عدة انتقادات من بعض رؤساء البلديات مؤكدين أن الإجراءات الوقائية من عدوى كورونا محترمة في القاعات التي يستقبل فيها الزوجين، وأن هذا القرار لا يحد من كورونا لأن الأعراس ما تزال تقام حتى في ظل هذه الأزمة، كما لقي معارضة من قبل بعض الأئمة الذين اعتبروا أن مثل هذا الإجراء مخالف للشرع، لأن الزواج حق كفله الشرع ولا يمكن تعطيل شرع الله[4]. كما تم إنشاء مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي تحت شعار: "لا لتجميد عقود الزواج" مؤكدة على رفضها التام لقرار تعليق عقود الزواج، لأن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى تعطيل مصالح الكثيرين سواء ما تعلق بملف السكن أو الإيجار أو تغيير مكان العمل وغيرها من المشاكل، خاصة أنه لم يحدد تاريخ استئناف هذه العقود، ما دفع

---

[1]– جائحة كورونا – كوفيد19– وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030، نشرية الألكسو العلمية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أوت 2020، العدد 4.

[2]– مثل المرسوم رقم 20–69 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا –كوفيد19– ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 15، 2020.

[3]– عثماني لحياني، الجزائر تجمد تسجيل عقود الزواج بسبب كورونا، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.alaraby.co.، تاريخ التصفح للموقع 2020/12/14، الساعة 15.00.

[4]– www.echouroukonline.com: تاريخ التصفح 2020/12/15، الساعة 10والنصف صباحا.

البعض إلى اللجوء إلى عقد قرانهم لدى الموثقين أو الزواج بالفاتحة. ولم يقتصر التعليق على الجزائر فحسب بل لجأت إليه دول أخرى كماليزيا، الصين، الإمارات وغيرها[5].

عليه فالإشكالية المطروحة في هذا الشأن : ماهي الآثار المترتبة على تعليق عقود الزواج كإجراء وقائي لمنع تفشي فيروس كورونا؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأيت أن أقسم هذه الدراسة إلى محورين: أتناول في المحور الأول : اللجوء إلى الزواج غير المسجل في الحالة المدنية، وأتناول في المحور الثاني: اللجوء إلى الزواج عبر الإنترنت.

المحور الأول: اللجوء إلى الزواج غير المسجل في الحالة المدنية

دفع تعليق إبرام عقود الزواج على مستوى مصالح البلديات بسبب كورونا إلى لجوء كثير من الراغبين في الزواج إلى إبرام عقود الزواج دون اللجوء إلى تسجيلها في سجلات الحالة المدنية، وهناك من يطلق على هذا النوع من الزواج بالفاتحة أو الزواج العرفي، ولكن في الحقيقة هذه التسميات قد تنطبق أحيانا على هذا النوع من الزواج وقد لا تنطبق، لذا فإن التسمية التي أراها أنسب هي الزواج غير المسجل، ولتوضيح ذلك لا بد من التطرق إلى ثلاثة نقاط في هذا المحور وهي : ، الزواج غير المسجل وعلاقته بالزواج بالفاتحة وبالزواج العرفي(أولا)، الزواج غير المسجل زواج شرعي، وسلبيات اللجوء إلى الزواج غير المسجل(ثالثا).

أولا- الزواج غير المسجل وعلاقته بالزواج بالفاتحة والزواج العرفي:

الزواج غير المسجل في سجلات الحالة المدنية يفتقر إلى إجراء التسجيل كوسيلة لإثبات عقد الزواج طبقا لنص المادة 18 من قانون الأسرة[6] التي تنص على: " يتم عقد الزواج أمام الموثق أو أمام موظف مؤهل قانونا مع مراعاة ما ورد في المادتين 9و9 مكرر من هذا القانون"، كما تنص المادة 22 من قانون الأسرة في شقها الأول على:" يثبت الزواج بمستخرج من سجل الحالة المدنية"، وكما تنص المادة 77 من قانون الحالة المدنية[7] على:" يسجل ضابط الحالة المدنية عقد الزواج في سجلاته حال إتمامه أمامه ويسلم إلى الزوجين دفترا عائليا مثبتا للزواج"، ولقد جرى الفقه على تسمية هذا النوع من الزواج بالزواج بالفاتحة أو الزواج العرفي رغم أن هذه التسميات قد لا تنطبق عليه في حالات معينة.

---

[5]- أنظر المواقع الإلكترونية التالية:www.arabnn.org- www.nessma.tv – www.falsoo.com: تاريخ التصفح: 2020/12/15، الساعة 14.

[6]- الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 18 محرم عام 1426، الموافق ل27 فبراير 2005، يعدل ويتمم القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان 1404، الموافق لسنة1984 المتضمن قانون الأسرة ، الجريدة الرسمية الصادرة في 18 محرم 1426 الموافق 27 فبراير 2005، العدد 15، ص18.

[7]- الأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فبراير 1970 المتعلق بالحالة المدنية المعدل والمتمم، جريدة رسمية مؤرخة في 27 فبراير 1970، عدد21 ص274.

يطلق الزواج بالفاتحة على الزواج الشرعي المفتقر لإجراء التسجيل الذي اعتاد على إبرامه أجدادنا باعتبار أنه هو الزواج الذي عرفه المسلمون في عهد النبي ﷺ، ولكن بالرجوع إلى قانون الأسرة فإننا نجد أن الزواج بالفاتحة قد يكون مجرد خطبة، وقد يكون زواجا شرعيا مكتمل الأركان والشروط[8]. وبالرجوع إلى المادة5 من نفس القانون فقد عرفت الخطبة أنها: .. وعد بالزواج..."، لذا فإنها تعتبر مرحلة تمهيدية تسبق إبرام عقد الزواج، وهي غير ملزمة للخاطبين وإنما يمكنهما العدول عنها في أي وقت، ولا تتوفر على أركان وشروط عقد الزواج، وقد أكدت على ذلك الفقرة الأولى من المادة 6 من نفس القانون بنصها: "إن اقتران الفاتحة بالخطبة لا يعد زواجا.."، ولكن نفس المادة تنص في فقرتها الثانية على أن:" غير أن اقتران الفاتحة بالخطبة بمجلس العقد يعتبر زواجا متى توافر ركن الرضا وشروط الزواج المنصوص عليها في المادة9مكرر في هذا القانون"، وعليه يطلق الزواج بالفاتحة على هذا النوع من الزواج لأنه جرت أعرافنا على قراءة الفاتحة على سبيل التبرك في مجلس العقد الذي يحضره ولي الزوجة وأهل الزوج والأقارب.

أما الزواج العرفي فقد يكون شرعيا وقد يكون غير شرعي، فالزواج العرفي الشرعي هو الذي تكتمل فيه أركان وشروط عقد الزواج مع إشهاره، ولكن يتم دون تسجيله لدى مصالح الحالة المدنية، أما الزواج العرفي غير الشرعي فهو زواج سري يتم بين طرفين دون اكتمال أركان وشروط عقد الزواج، ولا يعلن عنه ولا يسجل كذلك، بل يدون في ورقة بحضور الشهود أحيانا وفي غياب الولي ودون علمه، وهذا زواج غير شرعي لافتقاده لبعض شروط عقد الزواج[9]. والصورة الأكثر انتشارا في الدول العربية تزويج المرأة نفسها بدون موافقة وليها ولكن بشهادة الشهود، أو أن يقول الرجل للمرأة: أنت زوجتي أمام الله دون شهادة شهود أو موافقة ولي، وتقول له: وهبتك نفسي، وقد يتم تدوين ورقة بينهما يكتبها الرجل لهذه المرأة[10].

ثانيا– الزواج غير المسجل زواج شرعي يثبت بحكم قضائي

إن تسجيل عقد الزواج لدى مصالح الحالة المدنية إجراء شكلي الهدف منه إثبات الزواج، حيث يثبت هذا الأخير بمستخرج من سجل الحالة المدنية، والزواج غير المسجل زواج شرعي طالما توفرت فيه أركان وشروط عقد الزواج طبقا للمادتين 9 و9 مكرر من قانون الأسرة، خاصة وأن الشيخ "سليم محمدي" مفتش التوجيه الديني والتعليم المسجدي بوزارة الشؤون الدينية أكد أنه لا توجد تعليمة رسمية من وزارة الشؤون الدينية تمنع قراءة الفاتحة وعقد الزواج الشرعي إلا بعد الإطلاع على العقد المدني[11]، هذا ما يسهل على الكثيرين اللجوء إلى عقد

---

[8]– بن شويخ الرشيد، شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل، دراسة مقارنة لبعض التشريعات العربية، دار الخلدونية، الجزائر 2008، ص50.

[9]– جمال بن محمد بن محمود، الزواج العرفي في ميزان الإسلام، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون سنة طبع، ص 127 .

[10]– سعيد عبد العظيم، الزواج العرفي، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، 2002، غير موضح مكان النشر، ص14،15.

[11]– الموقع الإلكتروني السابق. www.echouroukonline.com

قرانهم دون تسجيله لأسباب سوف أذكرها لاحقا، ويعتبر تعليق الزواج لمنع تفشي فيروس كورونا سببا من تلك الأسباب.

بالرجوع إلى المادة 9 من نفس القانون، فان الزواج ينعقد بركن واحد وهو التراضي بين الزوجين[12]، حيث تنص المادة على:"ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين"، ويترتب على عدم وجود التراضي في عقد الزواج البطلان المطلق طبقا لنص المادة 33 في فقرتها الأولى:"يبطل الزواج إذا اختل ركن الرضا"، كما أن المادة 9 مكرر أضافت شروطا لصحة الزواج وتتمثل في الأهلية، الصداق، الولي، الشهود وخلو المرأة من الموانع الشرعية، حيث تنص على :"يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية:- أهلية الزواج،- الصداق،- الولي،- شاهدان،- انعدام الموانع الشرعية.

بالنسبة للأهلية فهي بلوغ 19 سنة كاملة للزوجين عند إبرام العقد، كما أعطى المشرع السلطة التقديرية للقاضي فيما يتعلق بالترخيص بالزواج دون السن القانونية، وهذا ما تنص عليه المادة7 من قانون الأسرة : "تكتمل أهلية الرجل والمرأة في الزواج بتمام 19 سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج. يكتسب الزوج القاصر أهلية التقاضي فيما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق والتزامات"، أما الصداق فقد نصت عليه المواد 14-15-16-17 من نفس القانون وعرفته المادة 14 التي تنص: " الصداق هو ما يدفع نحلة للزوجة من نقود أو غيرها من كل ما هو مباح شرعا وهو ملك لها تتصرف فيه كما تشاء". وبالنسبة للولي فيقصد به من يتولى تزويج المرأة، وقد ألغاه المشرع الجزائري بالنسبة للمرأة الراشدة بنص المادة11 في فقرتها الأولى من قانون الأسرة التي تنص على :" تعقد المرأة الراشدة زواجها بحضور وليها وهو أبوها أو أحد أقاربها أو أي شخص آخر تختاره"، وأبقاه فيما يخص تزويج القصر وهذا من خلال نص نفس المادة في فقرتها الثانية :" دون الإخلال بأحكام المادة 7 من هذا القانون، يتولى زواج القصر أولياؤهم وهم الأب، فأحد الأقارب الأولين والقاضي ولي من لا ولي له"،أما الشرط الرابع فيتمثل في الشهادة، وتظهر أهمية الشهادة في عقد الزواج في إخراج هذا الأخير من السرية إلى العلنية درءا للشبهات، وأخيرا يشترط خلو المرأة من الموانع الشرعية، أي أن تكون المرأة من النساء اللواتي لا يجوز للرجل الزواج بهن حرمة مؤبدة أو مؤقتة[13] من خلال المواد23 من إلى 32 من قانون الأسرة.

الجدير بالذكر أن الزواج غير المسجل في الحالة المدنية يتم إثباته بحكم قضائي، وهذا ما تنص عليه المادة 22 في شقها الثاني :" ...وفي حالة عدم تسجيله يثبت بحكم قضائي"، وعند تثبيت القاضي عقد الزواج يسلم شهادة للزوجين ويرسل ملخصا عن العقد في أجل 3 أيام إلى ضابط الحالة المدنية الذي يقوم بتسجيله في

---

[12]- بن شويخ الرشيد، المرجع السابق، ص 56.

[13]- للمزيد من التفصيل أنظر: بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري وفق آخر التعديلات ومدعم بأحدث اجتهادات المحكمة العليا، الجزء الأول، أحكام الزواج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 250 وما يليها، - دليلة فركوس وجمال عياشي، محاضرات في قانون الأسرة، انعقاد الزواج، دار الخلدونية2016 ، ص71 وما يليها.

سجل الحالة المدنية خلال 5 أيام ابتداء من تاريخ تسليمه له. وعلى النيابة العامة القيام من تلقاء نفسها بتسجيل حكم إثبات الزواج في الحالة المدنية لأنه من النظام العام[14]، وهذا ما تنص عليه المادة 22 من قانون الأسرة:" يجب تسجيل حكم تثبيت الزواج في الحالة المدنية بسعي من النيابة العامة".

ثالثا- سلبيات الزواج غير المسجل في الحالة المدنية:

إن قرار تعليق عقود الزواج كإجراء وقائي لمنع تفشي فيروس كورونا سوف يثقل كاهل المحاكم التي سوف تجد نفسها أما ملفات عديدة لإثبات الزواج غير المسجل في الحالة المدنية، وكما ثبت في الواقع أن هذا التعليق لم يؤد إلى إيقاف الأعراس والحفلات العائلية لأنها ما تزال تقام ولو بإبرام العقد الشرعي فقط ولو في نطاق ضيق، وهذا لن يحول دون انتشار فيروس كورونا، كل ما في الأمر أن العقد المدني يتم تأجيله فعوض إبرامه أمام ضابط الحالة المدنية سيتم تسجيله أمام القاضي.

كما أن الزواج غير المسجل في الحالة المدنية رغم أنه زواج شرعي إذا توافرت فيه أركان وشروط عقد الزواج، إلا أنه افتقاره إلى إجراء التسجيل في سجلات الحالة المدنية يجعله غير مرتب لآثاره القانونية إلا بعد إثباته بحكم قضائي، فتسجيل الزواج مهم كذلك حتى في الشريعة الإسلامية مثلما هو مهم في عقود البيع والإيجار وغيرها لما للزواج من قدسية في الإسلام خاصة في هذا العصر التي تعددت فيه المشاكل والنزاعات وكثرت فيه الفتن ،[15] وعليه فإن الزواج غير المسجل يعرض حقوق المرأة للضياع من نفقة وميراث، كما يضيع حقوق الأطفال الناتجين عن هذا الزواج مثل نسب الطفل خاصة عندما ينكره الزوج أو عندما ينكره الشهود الذين حضروا هذا الزواج[16]، وغالبا ما يلجأ الأفراد إلى مثل هذا الزواج للتهرب على بعض القيود التي يفرضها القانون كقيد موافقة الزوجة الأولى في تعدد الزوجات أو قيد الفحص الطبي قبل الزواج أو الترخيص القضائي في زواج القصر[17].

كما يلجأ إليه الأشخاص الذين تشترط وظيفتهم رخصة مسبقة مثل أفراد سلك الأمن والعسكريين مما يدفعهم إلى إبرام هذا النوع من الزواج دون الحصول على هذه الرخصة نظرا لعدم استيفاءهم الشروط القانونية

---

[14]- ليلى جمعي، ضبط حقيقة الزواج بالفاتحة على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، دون سنة طبع ولا دار نشر، ص 269،270.

[15]- أحمد بن يوسف بن أحمد الدريوس، الزواج العرفي، حقيقته وأحكامه وآثاره والأنكحة ذات الصلة به، دراسة فقهية مقارنة، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 68،69.

[16]- لامية عفاف العياشي، دور القضاء في إثبات الزواج العرفي في القانون الجزائري، مجلة الباحث الأكاديمية في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط ،العدد 3، سبتمبر 2019، ص 170 ،171.

[17]- ليلى جمعي، المقال السابق، ص274، - سالمي فطيمة، حفصة جرادي، الزواج العرفي بين العرف والقانون في الجزائر - دراسة نظرية-،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط المجلد7،العدد 31، جويلية2018، ص321.

خوفا من عدم منحه[18]. وكذلك بالنسبة لسكان القرى والأرياف ا لبعدهم عن المصالح الإدارية، ولتطلبه إجراءات شكلية ومعقدة، وبالنسبة للرجل الذين ليس له مكان عمل مستقر ويتردد إلى العديد من الدول بحكم العمل مما يدفعه إلى إبرام الزواج دون تسجيله لتحصين نفسه[19].

المحور الثاني: الزواج عبر الإنترنت

لقد أسفر تعليق عقود الزواج لمنع تفشي فيروس كورونا إلى انتشار ظاهرة الزواج عبر الإنترنت في الكثير من الدول كالإمارات ، المغرب ، الولايات المتحدة الأمريكية، وتلتها دول أخرى كالأرجنتين والسعودية والهند والصين، وتشجيعا لهذا الزواج في زمن كورونا، أعلن وزير العدل الإماراتي خدمة الزواج عن بعد بهدف المحافظة على الصحة العامة، حيث يتم التواصل بين المأذون وولي الزوجة عبر تقنية الفيديو، وتصادق في النهاية المحكمة على العقد وترسل نسخة منه إلى الزوجين على هاتفيهما، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عمد حاكم ولاية نيويورك إلى السماح بالزواج عبر الانترنت، ويتم ذلك بتقديم طلب ترخيص الزواج عن بعد[20] كما أطلقت الحكومة المغربية بوابة الكترونية للمواطنين من خلالها يتم طلب الإذن بالزواج عن بعد في إطار مكافحة انتشار وباء كورونا[21] ، كما تم عقد قران 542 شخص عن بعد في مدينة الرياض بالسعودية عبر موقع يسمى "ناجز"[22].

الحديث عن الزواج عبر الإنترنت يقودنا للحديث عن مفهوم هذا الزواج (أولا)، وعن موقف الشريعة الإسلامية منه(ثانيا).

أولا- مفهوم الزواج عبر الإنترنت

تعتبر الإنترنت من أحدث وأهم وسائل الاتصال العالمية التي تسهل نقل المعلومات بين الأشخاص في شتى مجالات الحياة، ومصطلح الإنترنت يتكون من كلمتين Network و international، ويقصد بها شبكة الاتصالات الدولية التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1957 بناء على طلب من وزارة الدفاع الأمريكية، وهي شبكة من أجهزة كمبيوتر متصلة ببعضها البعض أضيفت لها شبكات أخرى حتى توسعت

---

[18]- عبد الله حاج أحمد، إثبات الزواج العرفي المتنازع فيه، دراسة مدعمة بالاجتهاد القضائي الجزائري، مجلة الدراسات الفقهية والقضائية، جامعة الوادي، مجلد 1، عدد1، ديسمبر 2015، ص 131.

[19]- أحمد بن يوسف بن أحمد الدريوس، المرجع السابق، ص87.

[20]- الموقع الإلكتروني www.alroeya.com، تاريخ التصفح:20/12/2020 ، الساعة:9h26

[21]-الموقع الإلكتروني NewDetails.m.akhbarelyoum.com، تاريخ التصفح12/12/2020 ،الساعة12زوالا.

[22]- الموقع الإلكتروني: www.oic-oci.org ، تاريخ التصفح 2020/12/13، الساعة14 زوالا

وتطورت إلى أن وصلت لما عليها الآن بحيث تمكن المشاركين في هذه الشبكة من التواصل فيما بينهم عن طريق الكتابة أو الفيديو[23].

هي تتكون من عدة أجزاء وهي: شبكة الويب العالمية التي تحتوي على الكم الهائل من المعلومات التي يمكن لأي شخص الإطلاع عليها، والبريد الإلكتروني وهي وسيلة للاتصال عن طريق الرسائل الإلكترونية وتتميز بالسرعة والسرية، وغرف المحادثة والماسنجر التي تتم من خلالها المحادثة مباشرة بين الأشخاص سواء بواسطة الرسائل، أو بواسطة الفيديو الذي ينقل الصورة والصوت معا[24].

إن اللجوء إلى استخدام الإنترنت في زمن كورونا أصبح أمرا حتميا نظرا لصعوبة التنقل والاحتكاك بين أفراد المجتمع منعا لانتشار عدوى هذا الفيروس في كل المجالات كالتعليم والتسوق وحتى الزواج، ويعتبر الزواج عبر الإنترنت أو ما يسمى بالزواج الافتراضي صورة من صور الزواج الحديثة، وقد يتم كتابة أو عن طريق الفيديو باستخدام الصورة والصوت معا، فالزواج بالكتابة هي الاستثناء عن كون الصيغة في عقد الزواج تكون باللفظ، حيث يجوز اللجوء إلى الكتابة إذا تعذر على الطرفين الكلام،حيث تنص المادة المادة العاشرة منه على أنه :" يكون الرضا بإيجاب من أحد الطرفين، وقبول من الطرف الآخر، بكل لفظ يفيد معنى النكاح شرعا. ويصح الإيجاب والقبول من العاجز بكل ما يفيد معنى النكاح لغة أو عرفا كالكتابة أو الإشارة "، ولكن لا يجوز اللجوء إلى التعبير عن الإيجاب والقبول عن طريق الكتابة إلا إذا كان العاقدين غائبين أو أحدهما غائب عن مجلس العقد، وتتم الكتابة عبر الإنترنت الكترونيا ويجب أن يكون فيها توقيع الكتروني[25].

كما يتم عقد الزواج عن طريق الفيديو وهو الأكثر شيوعا خاصة في ظل أزمة كورونا، وتكون المحادثة فيه مباشرة بين الطرفين، فهو تعاقد بين حاضرين يصدر فيه الإيجاب مباشرة فيسمعه القابل فيصدر قبوله فيتم العقد بينهما، وذلك بحضور الشهود صوتا وصورة.[26] ويتم ذلك بضوابط وشروط أكثرها تقنية كتوثيق الزواج الكترونيا عبر استخدام جهاز رقمي يقوم مقام المستندات الورقية، ويغني طالبي الزواج من الذهاب إلى المحاكم أو مصالح الحماية المدنية، كما يمكن التأكد من الفحص الطبي للزوجين إلكترونيا دون الحاجة إلى شهادة طبية ورقية، كما يتم توثيق بيانات المتزوجين الكترونيا بدقة عالية [27].

---

[23]–خالد ممدوح إبراهيم، العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، ط1 الإسكندرية ، مصر، 2006 ، ص17 وما يليها.

[24]– موسى مرمون، هاجر عبد الدايم، دور القاضي في إثبات الزواج الإلكتروني، مجلة العلوم الإنسانية ، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 30، عدد 3 سبتمبر 2019. ص291–292.

[25]- زينة حسين، مشروعية إبرام عقد الزواج عبر الانترنت، دون سنة طبع ولا دار نشر، ص6،7.

[26]– أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 69.

[27] –www.oic-oci.org ، نفس الموقع الإلكتروني السابق.

ثانيا– موقف للشريعة الإسلامية من الزواج عبر الإنترنت:

لقد انقسم الفقه إلى رأيين بشأن مدى جواز الزواج عبر الإنترنت، إذ يعتبر الرأي الأول أن هذا النوع من الزواج لا ينعقد، وهو رأي مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة بالمملكة من 17 إلى 23 شعبان 1410 الموافق ل 20/14 مارس1990 [28]، فما ينطبق على العقود الأخرى كالبيوع والإيجارات لا يمكن إسقاطه على عقد الزواج باعتبار أن هذا الأخير له خصوصية الإشهاد، كما أن عقد الزواج الذي يتم بهذه الطريقة قد لا يخلو من خداع أحد الطرفين للآخر وهذا يتنافى مع مقاصد الشريعة الإسلامية[29]. وهو نفس الموقف الذي اتخذته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، بحيث رفضت الإنترنت كوسيلة حديثة لإبرام عقود الزواج ، باعتبارها كثيرا ما تنطوي على الكثير من إخفاء للحقيقة والخداع ، وهذا يتنافى مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تعنى بحفظ الفروج والأعراض، ومعاملة عقد الزواج بخصوصية أكثر من العقود الأخرى[30].

أما الرأي الثاني فيذهب إلى جواز عقد الزواج عن طريق الإنترنت بتلاقي الإيجاب والقبول، أي أن يكون الإيجاب ويليه القبول فورا، بشرط عدم التلاعب في الصورة والصوت، واجتماع طرفي العقد والشهود في مجلس واحد[31].

الجدير بالذكر أنه في الوقت الحالي وتزامنا مع أزمة كورونا، عقد مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي في أبريل 2020 مؤتمرا تحت عنوان:" فيروس كورونا المستجد –كوفيد 19– وما يتعلق من معالجات طبية وحكام شرعية" الذي جاء فيه:" يجوز عقد النكاح عبر وسائل الاتصال المتعددة عند الحاجة ما دام يحتوي على الأركان والشروط اللازمة وذلك بمعرفة السلطات المعنية، ويجب أن تقتصر حفلات الأعراس على الأقربين من أهل العروسين وبأقل عدد ممكن، مع مراعاة الأحكام والتوجيهات الطبية "، بعد أن أكد المجمع على الإجراءات الوقائية لمنع تفشي فيروس كورونا مشيرا إلى أنه :" يؤكد الأطباء والمختصون أن التجمعات تؤدي إلى الإصابة بفيروس كورونا ولذلك لا بد من الأخذ بالأسباب والابتعاد عن التجمعات بجميع أشكالها وصورها، قال تعالى:" **يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم**" (سورة النساء 71)، ويشمل جواز إغلاق المساجد لصلاة الجمعة والجماعة وصلاة التراويح، وصلاة العيد، وتعليق أداء المسلمين الحج والعمرة ، وتعليق

---

[28]– قرار رقم 52 متعلق بإجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، الدورة 6 المنعقدة بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ 17 إلى 23 شعبان 1410هـ، الموافق ل 20 مارس 1990، مجلة المجمع الفقهي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، العدد السادس، الجزء الثاني ص 785.

[29]– محمد بن يحيى بن حسن النجيمي، حكم إبرام عقود الأحوال الشخصية والعقود التجارية عبر الوسائل الالكترونية، دون سنة طبع ولا دار نشر، ص 16.

[30]– الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدرويش، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، الجزء 18، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 91.

[31]– مفيدة عبد الوهاب، حكم إجراء عقد النكاح عبر الوسائل الالكترونية الحديثة، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، مصر، دون سنة طبع، ص 1249،1251.

الأعمال، وإيقاف وسائل النقل المختلفة ومنع التجوال وإغلاق المدارس والجامعات والأخذ بمبدأ التعليم عن بعد وأماكن التجمع الأخرى وغيرها من صور الإغلاق"[32].

لكن رغم جواز إبرام العقد عن طريق الانترنت إلا أن هذه الوسيلة لا تخلو من عيوب أهمها: إمكانية التلاعب بالصورة والصوت معا أو بأحدهما، حيث يمكن تقليد الأصوات وتغيير ملامح الوجه خاصة مع التطور الحاصل في آليات وتقنيات هذه الشبكة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الانترنت مرتبطة بالتيار الكهربائي فقد ينقطع هذا الأخير وتنقطع معه المكالمة، وهذا لا يتماشى مع ضرورة تزامن الإيجاب والقبول في مجلس العقد، فإذا صدر الإيجاب من الخاطب ثم انقطعت المكالمة قبل صدور القبول من الولي ينفض مجلس العقد ولا بد من إعادة عقد المجلس مرة أخرى[33].

خاتمة:

إن تعليق عقد الزواج كإجراء وقائي لمنع تفشي فيروس كورونا الذي فرضته الجزائر وبعض الدول خاصة مع ازدياد عدد الإصابات من هذا الفيروس وارتفاع عدد الوفيات نظرا لعدم احترام تدابير الوقاية أثناء القيام بحفلات الزواج والتجمعات العائلية، لم يساهم في الحد من انتشار هذا الوباء بل زاده في الكثير من الأحيان وفرض أعباء أخرى على القضاء، حيث لجا الكثيرون إلى عقد قرانهم بموجب عقد شرعي متوفر على أركان وشروط عقد الزواج دون تسجيله في الحالة المدنية، باعتبار أن هذا الأخير ليس ركنا أو شرطا في عقد الزواج وإنما مجرد إجراء شكلي من أجل إثبات هذا الزواج، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذا الإجراء أدى فقط إلى تأجيل العقد المدني الذي يؤدي إلى تراكم ملفات إثبات العقود غير المسجلة أمام القضاء، وهذا من شأنه تعقيد الأمور خاصة أن ملفات إثبات هذا النوع من الزيجات بالآلاف أمام المحاكم الجزائرية حتى قبل أزمة كورونا نظرا للقيود التي وضعها المشرع على تعدد الزوجات مما يدفع كل من أراد أن يعدد إلى الزواج دون تسجيل ثم يثبته بحكم قضائي، أو لأسباب أخرى.

كما أطلقت بعض الدول خدمة الزواج عن بعد كالإمارات والولايات المتحدة الأمريكية التي من خلالها يمكن تفادي انتشار فيروس كورونا، لأن التواصل بين الزوجين والأهل يكون عبر الانترنت خاصة مع التقنيات الحديثة اليوم التي تسمح بنقل الصورة والصوت وانعقاد العقد بكل أركانه وشروطه مما يجعل العقد يتم بين حاضرين، خاصة أن الرأي الأخير لفقهاء الشريعة الإسلامية لم يمنع الزواج بهذه الطريقة في ظل انتشار وباء كورونا، رغم بعض عيوبها.

---

[32]– مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي 16 أبريل 2020 تحت عنوان: فيروس كورونا المستجد –كوفيد 19– وما يتعلق من معالجات طبية وأحكام شرعية، منشور في الموقع الإلكتروني التالي:-www.oic oci.org تاريخ التصفح:2020/12/16، الساعة 21.

[33]– عبد الإله بن مزروع المزروع، المرجع السابق، ص7.

أخلص إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

– ضرورة التوقف عن إجراء تعليق عقود الزواج، وهو ما فعلته الجزائر بعد قرابة ثلاثة أشهر من تطبيق هذا الإجراء، حيث ثبت ألا جدوى من هذا الإجراء لأنه لم يمنع إبرام العقود الشرعية دون تسجيلها والقيام بحفلات الأعراس، كما أثقل كاهل المحاكم أمام دعاوى جديدة لإثبات الزواج غير المسجل. وبما أن المنع لم يكن منعا للزواج في حد ذاته وإنما منعا للأعراس التي تزيد من الإصابات بكورونا كان من المستحسن أن يطلب ضابط الحالة المدنية من طالبي الزواج تعهد بعدم إقامة العرس.

– ضرورة العمل على اعتبار إجراء تسجيل الزواج إجراء إجباري وهذا حفاظا على حقوق الزوجة والأبناء.

– ضرورة اللجوء إلى الزواج عبر الانترنت في مثل هذه الظروف، وعلى وزارة العدل إطلاق خدمات الزواج عن بعد مع التأكيد على احترام كل شروط وأركان عقد الزواج وضرورة تسجيله بإذن من المحكمة.